الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

ص-2025-09-0210-0001138

تونس في، 27 جانفي 2025

من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب شكري بن البحري.

المرجـــع: مراسلتكم عدد 2025-26-3000-0000100

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب شكري بن البحري حول النزاعات القانونية التحكيمية في قطاع المحروقات، أتشرف بإعلامكم بما يلي:

- **النزاعات التحكيمية الجارية:** تتعلق بالشركات البترولية التالية:

1- مجمع شركات "Zenith Energy " والشركات المتفرّعة عنه:

- نزاع تحكيمي جاري أمام غرفة التجارة الدولية CCI.

يتعلق موضوع النزاع بامتياز "سيدي الكيلاني" المنتهي صلاحيته في 24 ديسمبر 2022 حيث كان يرجع للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55% وشركة "Kufpec" بنسبة 22,5%وشركة " **CNPC International (Tunisia) بنسبة 22,5%، وهي شركة متفرعة عن الشركة الصينية الأم "CNPC International".**

ويرجع منطلق النزاع إلى تلقّي الوزارة، خلال شهر نوفمبر 2021 لمراسلة من شركة **"Zenith Energy"** تفيد باقتنائها لكل أسهم شركة "CNPC International" في رأس مال شركة "CNPC International (Tunisia) Ltd" بالإضافة إلى اعتماد تسمية اجتماعية جديدة **(CNAOG)**.

وحيث أن الأمر في وضعية الحال يتعلق بتغيير الرقابة على الشركة الصينية لفائدة مجمع شركات **"Zenith Energy "**، فقد اعتبرت الإدارة أن الشركة الفرعية الصينية المالكة لـ 22.5 % من امتياز استغلال "سيدي الكيلاني" اعتمدت آلية التفويت في أسهمها لشركة

" Zenith" ومن ثمة اعتماد تسمية اجتماعية جديدة "CNAOG " كطريقة للتفصّي من ترخيص السلطة المانحة لو تم تقديم مطلب في إحالة الحقوق والالتزامات، وهو ترخيص ينبني أساسا على تقييم الكفاءة الفنية والمالية للشركة المحال إليها أي شركة " Zenith ".
وعليه، فقد رفضت اللجنة الاستشارية للمحروقات في جلستيها المنعقدتين في 24 مارس 2022 ثم 07 أكتوبر 2022 تعيير الرقابة على الشركة الصينية CNPC International (Tunisia) Ltd مع دعوة الشريك الصيني إلى مباشرة حقوقه والتزاماته كما كان عليه الحال قبل التفويت. وهو ما لم يلتزم به هذا الأخير لتقرّر الإدارة مواصلة استغلال الامتياز مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بداية من سنة 2023 بناء على اتفاقية خاصة تمت المصادقة عليها.

وهو ما أدى بشركة "CNAOG " إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي طبقا للشرط التحكيمي المدرج بالفصل 13 من الاتفاقية الخاصة برخصة البحث "القيروان الشمالية".

- نزاع تحكيمي جاري أمام مركز فض نزاعات الاستثمار CIRDI.

توجه مجمع شركات "Zenith Energy " إلى هيئة CIRDI بتاريخ 4 ماي 2023 وذلك استنادا على الاتفاقية الثنائية التونسية البريطانية لحماية الاستثمارات TBI معتبرا أن قرارات السلطة المانحة اكتست صبغة تعسفية وتمييزية وحالت دون انتفاعه بالاستثمارات التي قام بها.

- نزاع تحكيمي عدد CCI 20790/SP تمت إثارته من قبل شركة EPZ بتاريخ 20 جوان 2022 ضدّ المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية حيث دفعت الشركة الطالبة بأن المؤسسة رفضت خلاص مستحقاتها في كميات البترول المنتجة من امتياز استغلال "الزاوية" بقيمة حوالي 6.5 مليون دولار وذلك رغم عقد البيع المبرم بين الطرفين بتاريخ 24 مارس 2022.

علما وان الهيئة التحكيمية أصدرت حكمها في القضية لصالح الشركة الطالبة استنادا إلى ان الكمية موضوع النزاع سبق التفويت فيها للمؤسسة الوطنية بعقد مستوفي الشروط عندما كانت شركة EPZ تستغل حقل الزاوية بصفة وقتية وقبل اتخاذ قرار السلطة المانحة الصادر في 22 أفريل 2022 والقاضي بإيقاف إجراءات تمتيعها بحق الأولوية نتيجة تغيّر المراقبة عليها من شركة CANDAX المستغل الأصلي إلى الوافد الجديد ZENITH.

علما وأن المؤسسة الوطنية لا تعتزم الطعن بالإلغاء في القرار التحكيمي (وهو طعن يتم أمام المحاكم المدنية بفرنسا) وهو قرار تم اتخاذه بالتنسيق مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة اعتبارا إلى غياب حظوظ جدية مع تسجيل مخاطر توظيف غرامات تأخير إضافية في الأثناء.

2- شركة ATOG البترولية.

توجهت هذه الأخيرة خلال شهر أكتوبر 2021 إلى "CCI" لإثارة قضيتين واحدة تتعلق بامتياز استغلال "بير بن ترتر" والثانية نتيجة إلغاء رخصتيْ البحث "جناين الوسطى" و"جنوب رمادة". وللتذكير، فقد تم إلغاء الرخصتيْن المذكورتين نتيجة عدم قيام الشركة الطالبة بإيداع رسالة ضمان بنكي في الآجال المضبوطة لها في رسالة الإمهال طبقا لمقتضيات الفصل 7 من مجلة المحروقات.

مع التوضيح وأن القضيتين المذكورتين تم تعليق إجراءاتهما suspension des procédures بطلب من شركة ATOG وبموافقة الدولة وذلك دون أن يتم طرحهما.

3- شركة Circle Oil Tunisia Ltd

توجهت هذه الشركة إلى " CCI" بتاريخ 16 فيفري 2022 للطعن في قرار توظيف غرامة تعويضية بعد عدم إنجازها لتعهداتها التعاقدية. علما وانه تم لاحقا التوصل إلى حل صلحي يقضي بتعليق إجراءات التحكيم مقابل إمهال الشركة لاستكمال الأشغال غير أنها لم تف بتعهداتها بما استوجب عرض الملف على اللجنة الاستشارية للمحروقات التي أقرت مواصلة إجراءات استخلاص الغرامة.

- **<u>الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع والإشارة إلى غياب استراتيجية قانونية فعالة،</u>**

يجدر التوضيح أن هذه القضايا تعكس أبرز الإشكاليات القانونية التي أفرزها تطبيق مجلة المحروقات والمتمثلة خاصة في:

- تغير الرقابة على الشركات البترولية نتيجة بيع الأسهم ومدى خضوعها للترخيص المسبق للسلطة المانحة على غرار إحالة الحقوق والالتزامات،
- اشتراط الضمانات البنكية خاصة في مرحلة الاستغلال ومعايير تحديد شروطها وقيمتها،
- توظيف الغرامات التعويضية نتيجة عدم إنجاز التعهدات التعاقدية.

وقد تم الحرص على تلافي كل الإشكاليات تم في إطار مشروع تنقيح لمجلة المحروقات الذي تم استكماله مؤخرا وفي انتظار عرضه على المصادقة مع الحرص بالتوازي مع ذلك على إدراج أحكام لتنشيط وتطوير أعمال الاستكشاف والبحث عن المحروقات.

كما تبين من خلال مباشرة هذه القضايا صعوبة التوصل إلى حلول صلحية لإنهاء النزاع نتيجة طبيعة نشاط استغلال الحقول البترولية من ناحية والذي يتطلب اتخاذ قرارات حينية ومنها خاصة مواصلة الإنتاج عن طريق المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وبسبب غياب قواعد وإجراءات مرنة من ناحية ثانية تمكن من التفاوض وضبط عناصر الاتفاق بالسرعة والنجاعة المطلوبة.

كما تبين كذلك بطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بتعيين المحامين وغياب الاعتمادات الكافية لتوفير أوفر الحظوظ للدفاع على موقف الدولة خصوصا من خلال تعيين الخبراء وهو ما لا يتلاءم مع وسائل الدفاع التي تسخرها الشركات الطالبة.

وتحرص المصالح القانونية للوزارة على إحكام متابعة هذه القضايا بالتنسيق مع جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة باعتبار أن هذه القضايا تنطوي على انعكاسات مالية هامة على الدولة التونسية وتستوجب تسخير كل الإمكانيات للدفاع على مصالحها أمام هيئات تحكيمية أجنبية (CCI/CIRDI) من المعروف عليها أنها تعطي الأولوية والأسبقية للدفاع عن الاستثمار الخارجي.

- **<u>حول مراجعة العقود السابقة</u>**: يجدر التوضيح أن هذا الإجراء ينطوي على مخاطر قانونية قد تؤدي إلى ارتفاع وتيرة القضايا التحكيمية باعتبار مساسه بمبدأ الأمان القانوني واستقرار العلاقات التعاقدية.
- **<u>حول تعزيز الشفافية في قطاع المحروقات</u>**: هذا الجانب مثّل أبرز محور تم إدراجه صلب مشروع قانون تنقيح مجلة المحروقات حيث تم تضمين عدة أحكام لتحسين وترشيد التصرف في القطع الشاغرة وفي البيانات البترولية وفق مقتضيات المنافسة

وتكافؤ الفرص كما تم التنصيص على عدة نصوص تطبيقية لوضع احكام تفصيلية تتعلق بطريقة التصرف في مطالب الرخص ومعايير تقييم القدرات الفنية والمالية بما يساهم في تأطير السلطة التقديرية للإدارة وفق عناصر مرجعية مضبوطة.

- **كفاءة الفريق الإداري والقانوني للمؤسسة للدفاع ومواجهة هذه النزاعات:**

يوجد لدى المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية إدارتين ذات بعد قانوني وتعاقدي: إدارة العقود البترولية وإدارة الشؤون القانونية. وتضم كل من هاتين الإدارتين ثلة من الإطارات ذات التكوين القانوني والتجربة في ميدان متابعة أنشطة استكشاف وانتاج المحروقات من خلال متابعة احترام المستثمرين في القطاع للنصوص التشريعية والترتيبية المعمول بها .

ولكن تلتجأ المؤسسة عند نشأة نزاع خاضع للتحكيم التجاري الدولي إلى مكاتب اختصاص في الشأن لتتولى الدفاع عن حقوق المؤسسة التي هي حقوق الدولة التونسية.

مع العلم أنّ مكاتب المحاماة المتخصصة في قطاع التحكيم في ميدان استكشاف وأنشطة النفط والغاز تكاد تكون قليلة جدا في بلادنا نظرا لغياب نزاعات سابقة في القطاع. هذا إضافة إلى أن القلة من مكاتب المحاماة المختصة تجد نفسها في وضعية تضارب مصالح باعتبار تعاقدها مع عديد الشركات البترولية العاملة في البلاد التونسية.

بالإضافة إلى التقيد بالاجراءات المتمثلة في وجوبية اعتماد إجراءات طلب العروض لاختيار مكتب محاماة عملا بمقتضيات الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ في 28 جانفي 2014 المتعلق بضبط شروط وإجراءات تكليف المحامين بنيابة الهياكل العمومية لدى المحاكم والهيئات القضائية والإدارية والعسكرية والتعديلية والتحكيمية.

والســــــلام

وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الإمضاء: فاطمة الثابت شيبوب